Vol. 14, No. 1, Apr, 2021 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

مقارنات دولية فى ضوء المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر

د/ محمد صلاح عاشور متولي
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة - قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة المنصورة

الملخص

تهدف الدراسة الى سكب الضوء على *تأثير المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية على أداء اقتصادات الدول المتقدمة والتى في المعايير التى تقوم عليها المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية ، وهو الأمر الذى يبرز أهمية الإعتداد بتلك المعايير فى علاج الإختلالات الهيكلية باقتصادات الدول النامية والمتخلفة ، وبدراسة تلك المعايير في ذاتها اتضح أنها من الأهمية يكون نهوض الاقتصاد القومى في تلك المعايير والمؤشرات دليلا ومؤشراً على قوة الاقتصاد وكفاءته وقدرته على مواجهة الإختلالات الهيكلية به .*

واسفرت الدراسة عن عدة نتائج وتوصيات أهمها :

١- *أهمية دراسة المعايير التى يقوم عليها عمل المؤشرات ودراسة تجارب الدول الناجحة والمتقدمة ذات الاقتصادات سريعة التقدم والنمو والتى أحرزت أعلى المراتب فى معايير المؤشرات ، خاصة تلك الدول شبيهة الظروف بالاقتصاد المصرى ، والعمل على محاكاة تلك التجارب .*

٢- *أن يكون الهدف من محاكاه تجارب اقتصادات الدول المتقدمة هو جعل مصر فى مقدمة أفضل عشر أو عشرون دولة فى تنموية الاقتصادية العالمية وليس مجرد التحرك مرتبة أو اثنتين للأمام أو الخلف فى ترتيب الدول بالمؤشرات .*

٣- *أهمية التعاون الاقتصادى بين مصر مع الدول العربية خاصة صاحبة الترتب الأقوى بالمؤشرات محل الدراسة ، وذلك لامكانيات وفرص استفادة الاقتصاد المصرى من خلال الشراكة الاقتصادية مع تلك الدول في إطار تكتلات اقتصادية .*

٤- *أهمية قيام الاقتصاد المصرى بالمجهودات اللازمه للإنضمام لتجمعات وتكتلات الدول ذات الإقتصاديات الناشئة سريعة النمو مثل تجمع بريكس (BRICS) .*

٥- *قيام تعاون بين الاقتصاد المصرى واقتصادات دول القارة الأفريقية فى إطار شراكة اقتصادية ناجحة مع تصب في مصلحة الجميع (الإقتصاد المصرى واقتصاد الدول الافريقية)، وعلى الخصوص تلك الدول التى يرتبط معها بروابط ذات بعد جغرافي اقتصادى مؤثر على الموارد الاقتصادية المصرية – علم الجغرافيا الاقتصادية – مثل دولة (اثيوبيا) والتى تتشابه إقتصاديا وتعدادا سكانيا مع مصر والتى تعانى من مشاكل اقتصادية حادة .*

٦- *في ظل تفوق وتقدم الاقتصاد الإسرائيلى وتوغلة داخل اقتصادات الدول الأفريقية خاصة الدول التى يرتبط معها الاقتصاد المصرى بروابط ذات بعد جغرافي اقتصادى مؤثر على الموارد الاقتصادية المصرية مثل دولة (اثيوبيا) والتى تعانى من مشاكل اقتصادية حادة – فيجب على الاقتصاد المصرى المسارعة للتعاون مع اقتصادات تلك الدول خاصة ومحاولة تقديم يد العون والمساعدة في إطار ما تعانيه من مشاكل .*

Abstract:

The study aims to shed light on the impact of global economic development indicators on the performance of the economies of developed countries.

The study resulted in:

1- The importance of studying the criteria on which the indicators work and the experiences of successful and developed countries.

2 - That the aim of simulating the experiences of developed countries 'economies is to place Egypt in the forefront of the ten or twenty best countries in the global economic development indicators.

3 - The importance of economic cooperation between Egypt and the Arab countries.

4 - The importance of the Egyptian economy making the necessary efforts to join the groupings and blocs of countries with rapidly growing emerging economies.

5 - The need for cooperation between the Egyptian economy and the economies of the African continent

6- In light of the progress of the Israeli economy and its incursion into the economies of African countries, especially the countries with which the Egyptian economy is linked with ties with a geographical and economic dimension affecting the Egyptian economic resources such as the country (Ethiopia), which suffers from severe economic problems - the Egyptian economy must rush to cooperate with the economies Those countries in particular and try to provide a helping hand in the context of their problems.

أولا – مقدمة الدراسة

تتعدد المؤشرات التنموية الاقتصادية [1] وتتعدد المعايير التى تستند لها في تقيمها لترتيب الدول في معاييرها المختلفة ، والملاحظ أن اقتصادات الدول المتقدمة هى التى تصدرت أعلى المراكز في المعايير التى تقوم عليها المؤشرات السابقة مجتمعة ، وهو الأمر الذى يبرز أهمية الإعتداد بتك المعايير فى إدارة الأزمات المالية وعلاج الإختلالات الهيكلية باقتصادات الدول النامية والمتخلفة ، وبدراسة تلك المعايير في ذاتها يتضح أنها من الأهمية بمكان بحيث يكون نهوض الاقتصاد القومى في تلك المعايير والمؤشرات دليلا ومؤشراً على قوة الاقتصاد وكفاءته وقدرته على مواجهة وإدارة الأزمات المالية وعلاج الإختلالات الهيكلية به .

و لما كانت الدول النامية تعانى من إختلالات اقتصادية هيكلية ، فإنها دائما في مرتبة متأخرة بتلك المؤشرات والمعايير التى تقوم عليها ، وبالتالى فإن الأمر يقتضى دراسة تلك المؤشرات ومعاييرها والدول

(1) رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية ، المكتبة الاكايمية ، ٢٠٠٤، ص ١٣٩.
ويلاحظ أنه في عام ٢٠٠٤ – تاريخ نشر المؤلف المُشَار اليه انفاً - لم تكن العديد من الدول العربية مدرجة في المؤشرات فمثلا كما في ص ١٤١ لم تكن دول عربية مثل الإمارات وقطر والكويت وعمان والبحرين ولبنان مدرجة في العديد من المؤشرات مثل مؤشرات التنافسية والفساد والشفافية والمعرفة، أما الآن فعلى سبيل المثال مؤشرات ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ فإن الدول المذكورة انفاً تنافس على مراكز متقدمة فى تلك المؤشرات ومعاييرها ، ومن ثم تتمثل أهمية القيام بدراسة حديثة لتلك المؤشرات للوقوف على معايير التفوق الاقتصادى لتلك الدول في المؤشرات ومعاييرها للإستفادة من عوامل نجاح تجاربها وتجنب مواطن الفشل ، خاصة وأن جمهورية مصر العربية تسبقهم جميعا من ناحية ادراجها بتلك المؤشرات .

التى أحرزت تقدما واضحاً بها (تجارب الدول الناجحة) والتعرف على مواطن القوة والضعف ، حتى يمكن محاكاة تجاربها في الدول النامية .

و تتم آلية تحديد مراتب الدول في المؤشرات ومعاييرها على أساس توفر مصادر البيانات المستخدمة في المؤشر فمثلا بالنسبة لمؤشر الفساد والشفافية (يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية) يجب أن يتوفر على الأقل ثلاثة مصادر لكل دولة [1] ، وفي حالة عدم توفر مصادر المعلومات لا يتم إدراج الدولة بالمؤشر ، و يظهر إجراء مسح لتلك المؤشرات بما تشمله من تصنيفات ونتائج صورة سلبية أو فشل أداء الاقتصاد القومى ومن ثم ما يعانية من إختلالات هيكلية وأزمات مالية ، إضافة إلى اظهار الفجوة بين مؤشرات الأداء الاقتصادى التنموى للدول المختلفة ، والتى تمثل بذلك تجارب دولية ناجحة يمكن محاكاتها لعلاج الإختلالات الهيكلية .

و بعد دراسة المؤشرات تأتى أهمية ايجاد مؤشر تجميعى للمؤشرات (مؤشر المؤشرات [2]) التى تم تحليلها لرسم صورة شاملة للأداء الاقتصادى لكل دولة على حدة في إطار مقارن بين الإقتصاديات الدولية المختلفة العربية والإقليمية والعالمية ، خاصة وأنه كما ذكرنا فإن هذه المؤشرات تستند على معايير اقتصادية تنموية يمكن إستخدامها فى قياس مدى قوة اقتصاد الدولة وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية ، وتستخدم لقياس قدرة الدولة على إدارة أزماتها المالية والوقاية منها .

ثانيا – مشكلة الدارسة

تعانى الدول النامية من إختلالات اقتصادية هيكلية ، ومن ثم فانها دائما في مرتبة متأخرة بالمؤشرات التنموية الاقتصادية والمعايير التى تقوم عليها ، وبالتالى فإن الأمر يقتضى دراسة تلك المؤشرات ومعاييرها والدول التى أحرزت تقدما واضحاً بها (تجارب الدول الناجحة) .

وبالتالى نسكب الضوء على مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

ماهية أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية ، وما هي التكلفة الاقتصادية المترتبة على الصعود او الهبوط في تلك المؤشرات ، وما هى سبل الحد من تلك التكلفة الاقتصادية ، وما هى الجهود التي يمكن ان تبذل للنهوض بالاداء الاقتصادى في تلك المؤشرات ، وما هو الدور المطلوب من الحكومات في ذلك الصدد، وما هى المؤشرات الاقتصادية التنموية العالمية التي سيتم الاعتماد عليها – مع الاحتفاظ بشرط كونها مؤشرات عالمية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيها - ، ومدى إمكانية ايجاد مؤشر تجميعى للمؤشرات محل الدراسة (مؤشر المؤشرات) وما هى النتائج المترتبة على الدراسة المقارنة للمؤشرات المجمعة محل الدراسة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية للاستفادة منها بالاقتصاد المصرى .

ثالثا ـ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فى الأثار السلبية التي تعانى منها الدول النامية نتيجة الإختلالات الاقتصادية الهيكلية لديها ، وبدراسة المؤشرات التنموية الاقتصادية والمعايير التى تقوم عليها يتضح ان تلك الدول دائما متراجعة في تلك المعايير ، ومن ثم فانها دائما في مرتبة متأخرة بالمؤشرات التنموية الاقتصادية والمعايير التى تقوم عليها ، وبالتالى فإن الأمر يقتضى دراسة تلك

(1) بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥ (Transparency International - statement on Egypt's Corruption Perceptions Index ranking for 2015)
https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_statement_on_egypts_corruption_perceptions

(2) تم الإعتماد على آلية عمل للمؤشر سيتناولها الباحث لاحقاً ص ٣٥ .

المؤشرات ومعاييرها والدول التى أحرزت تقدما واضحاً بها (تجارب الدول الناجحة) والتعرف على مواطن القوة والضعف ، حتى يمكن محاكاة تجاربها في الدول النامية.

ومن ثم تأتى أهمية الدراسة لبحث أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية ، و التكلفة الاقتصادية المترتبة على الصعود او الهبوط في تلك المؤشرات ، و سبل الحد من تلك التكلفة الاقتصادية ، ودراسة الجهود التي يمكن ان تبذل للنهوض بالأداء الاقتصادى في تلك المؤشرات و الدور المطلوب من الحكومات في ذلك الصدد ، وكذا ايجاد مؤشر تجميعى للمؤشرات محل الدراسة (مؤشر المؤشرات) مع دراسة النتائج المترتبة على الدراسة المقارنة للمؤشرات المجمعة محل الدراسة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية للاستفادة منها بالاقتصاد المصرى .

ثالثا ـ أهداف الدراسة

تتعدد أهداف الدراسة و نحددها فى النقاط التالية :

- دراسة أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية وما هى الجهود التي يمكن ان تبذل للنهوض بالأداء الاقتصادى للدول النامية في تلك المؤشرات ، والدور المطلوب من الحكومات في ذلك الصدد.
- ايجاد مؤشر تجميعى للمؤشرات محل الدراسة (مؤشر المؤشرات ـ بالنسب المئوية) ،تتمثل أهمية الترتيب وفقاً للنسبة المئوية فى تلافى خدعة التحسن الظاهرى فى ترتيب الدول بالمؤشرات الناتجة عن إختلاف عدد الدول محل الدراسة بالمؤشرات المختلفة من عام لآخر.
- معرفة القوة الاقتصادية للدول – خاصة ذات الإقتصاديات الناشئة سريعة النمو – من حيث موقعها مقارنة بالدول الأخرى وذلك في كل مؤشر على حدة ، وفي إجمالى المؤشرات مجتمعة وذلك بهدف دراسة تجربتها الاقتصادية التى أدت لتغلبها على إختلالاتها الهيكلية الاقتصادية المسببة للأزمات المالية وذلك بهدف محاكاة تلك التجارب وتطبيقها على الاقتصاد المصرى .

رابعا ـ منهجية البحث

تقوم الدراسة على أساس المنهج التحليلى المقارن من أجل دراسة دراسة أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية والجهود التي يمكن ان تبذل للنهوض بالأداء الاقتصادى للدول النامية في تلك المؤشرات ومعرفة القوة الاقتصادية للدول – خاصة ذات الإقتصاديات الناشئة سريعة النمو وذلك بهدف دراسة تجربتها الاقتصادية التى أدت لتغلبها على إختلالاتها الهيكلية الاقتصادية المسببة للأزمات المالية وذلك بهدف محاكاة تلك التجارب وتطبيقها على الاقتصاد المصرى .

خامسا ـ خطة البحث

يتم تناول البحث من خلال ثلاثة مباحث ، و نتناولهما كالتالى :

المبحث الأول : دراسة أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية

المبحث الثانى : المؤشر المجمع للمؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية (مؤشر المؤشرات)

المبحث الثالث : نتائج الدراسة المقارنة للمؤشرات المجمعة محل الدراسة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية

المبحث الأول: دراسة أبرز المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية

يتمثل الهدف من دراسة تلك المؤشرات هو التعرف على المعايير [1] التى تعتمد عليها خاصة وأن

(1) فبعد ثورة المعلومات صار من اليسير بالنسبة للمؤسسات البحثية والاستشارية – خاصة العالمية منها – الحصول على بيانات ومعلومات عن أغلب أقطار العالم وتصل في النهاية بعد تحليل تلك البيانات إلى نتائج وبمقتضى تلك النتائج تتولى تلك

اقتصادات الدول المتقدمة هى التى تحتل المراكز المتقدمة بتلك المؤشرات ومعاييرها ، و يتم ترتيب الدول فى كل مؤشر وفقا للدرجات التى يحرزها فى معايرة كلا على حدة ، ومن ثم فإنه بدراسة تلك المعايير ومدى تقدمنا أو تاخرنا فيها يمكننا الإستفادة من تجارب الدول ذات الدرجات الأعلى في معايير المؤشرات – خاصة شبيهة الظروف بالاقتصاد المصرى - ومقارنتها بنقاط الضعف في أداء الاقتصاد الوطنى للوصول لأوجه الإختلال والقيام بمحاكاة تلك التجارب .

إضافة إلى فوائد رصد أداء الدولة في المعايير المختلفة بالمؤشرات العالمية ومقارنته بالبيانات الصادرة من السلطات الوطنية المختصة للإسهام في إخراج البيانات الوطنية بصورة معتدلة [1] ، خاصة وأن تلك المؤشرات العالمية - وليست الوطنية – تمثل المصدر الأول للمعلومات التى يعول عليه المستثمر أو المقرض الدولى ، إضافة إلى دراسة موقع مصر من تلك المعايير لعلاج أوجه الإختلال الاقتصادية الهيكلية المسببة للأزمات المالية .

و يلاحظ فى آلية عمل المؤشرات أن ترتيب الدولة [2] فى أى مؤشر يشير فقط إلى موقعها مقارنة بالدول الأخرى المدرجة في المؤشر، وفي كل عام يمكن لهذا الرقم أن يتغير صعودا أو هبوطا. حيث أن إدراج دول أكثر أو أقل في المؤشر يمكن أن يحدث تغييراً ملحوظاً في ترتيب الدول. حيث أنه يتم تحديد عدد هذه الدول بناء على توفر مصادر البيانات المستخدمة في المؤشر حيث يجب أن يتوفر على الأقل ثلاثة مصادر لكل دولة .

أولا : مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index (GCI) [3] :

يُصدر المنتدى الاقتصادى العالمى The World Economic Forum العديد من التقارير منها التقرير العالمى للمنافسة ، ويعتبر هذا التقرير تقييماً سنوياً للعوامل التي تقود الإنتاجية والإزدهار في ١٤١ دولة حول العالم من حيث درجة إنفتاح الاقتصادات أمام التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات ، حيث يقيس الدول [4] من خلال ١٢ محور تضم ١٠٣ مؤشر ويعتمد على ٧٠% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات احصائية و٣٠% على الاستبيانات.

و يعتمد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية [5] على مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index (GCI ، والذى يعرّف التنافسية على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول ، ويتم إحتساب النتائج عن طريق جمع البيانات على المستوى المحلي في ١٢ فئة تعتبر ركائز التنافسية، والتي تعطي صورة شاملة عن القدرة التنافسية لبلد ما عند جمعها ، وهذه الركائز الإثنا عشر تتمثل فى إحتساب مدى قوة :

المؤسسات تصنيف وترتيب دول العالم حسب مستوى الأداء في المجال أو القطاع الذى تم قياسة كالفساد والشفافية والقدرة التنافسية أو القدرة على جذب الاستثمار

المصدر : رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية – مرجع سابق - ص ٩

(1) المرجع السابق ص ١٠ .

(2) بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥ – سابق الإشارة اليه .

(3) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير (المنتدى الاقتصادى العالمى - The World Economic Forum)
https://www.weforum.org/

(4) Klaus Schwab - World Economic Forum - Global Competitiveness Index (GCI) - SPECIAL EDITION 2020 - How Countries are Performing on the Road to Recovery – p 4 – Available at http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

(5) أوليفر كان – المنتدى الاقتصادى العالمى - إنخفاض الإنفتاح يشكل خطرا كبيراً على التنافسية العالمية – جنيف، سويسرا، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ - ص ٣
http://www3.weforum.org/docs/Media/GCR1617/GCR16_Arabic.pdf

المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي ، والتعليم العالي والتدريب ، وكفاءة سوق السلع ، وكفاءة سوق العمل، وتطوير السوق المالي، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال، والابتكار .

وقد صدر تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٠ في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠ الا انة تم تعليق ترتيب الدول في مؤشر التنافسية لعام ٢٠٢٠، لعدم اكتمال استبيانات الدول بسبب تداعيات جائحة كورونا [١] ، ومن ثم سيتم الاعتماد في البيانات على تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ .

و قد تصدر اقتصادات الدول المتقدمة تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ [٢] بإعتبارها الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم ، ووفقًا للتقرير فإن أكثر عشر اقتصادات تنافسية هي على الترتيب (سنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وهونج كونج، وهولندا، وسويسرا، واليابان، وألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والدنمارك).

اما فيما يتعلق بالدول العربية [٣] فكانت دولة الامارات الاولو عربيا في المرتبة ٢٥ ، ثم قطر في المرتبة ٢٩ ، ثم السعودية في المرتبة ٣٦ ، اما مصر فكانت في المرتبة ٩٣ ، ويلاحظ ان ترتيب الدول العربية بتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ والتى تأثرت بإنخفاض أسعار النفط كما أكد التقرير، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة في الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في كافة بلدان المنطقة [٤].

يستنتج الباحث مما سبق أن تأخر مصر في هذا المؤشر سبباً رئيسيا في الإختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ومن ثم زيادة الأزمات المالية لديه ، لتخلفه في المعايير التى يقوم عليها المؤشر ، وبالمقارنة بين ترتيب مصر وترتيب بعض الدول الأخرى (مثل دول مجموعة تجمع بريكس ودول النمور الآسيوية وبعض الدول العربية مثل الإمارات والسعودية) نجد مدى التقدم الذى احرزة اقتصادات تلك الدول بالمقارنه بالاقتصاد المصرى .

ثانيا : مؤشر الفساد والشفافية – مؤسسة الشفافية الدولية [٥] :

Transparency International - Corruption perception Index (CPI)

و من بين أهم المؤشرات العالمية [٦] شيوعا المؤشر الذى تصدره مؤسسة الشفافية الدولية Transparency International حول أوضاع

(1) وكبديل للتقرير التقليدي اصدر المنتدى الاقتصادى العالمى اصدار خاص اكد على إنه بعد مرور عام تقريبا على بدء أزمة كوفيد ١٩، لا تزال العواقب الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الركود الاقتصادي العميق الذي أحدثته الأزمة هائلة، ورغم أن الأزمة طالت كافة الدول، إلا أن تقرير هذا العام يشير إلى أن الدول التي تتمتع باقتصادات ومهارات رقمية متقدمة وشبكات أمان اجتماعي قوية ولديها خبرة سابقة في التعامل مع الأوبئة هي التي استطاعت مواجهة تأثير الجائحة على اقتصاداتها ومواطنيها بشكل أفضل من غيرها.
المصدر : https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020

(2) متاح على الصفحة الرسمية للمنتدى الاقتصادى العالمى (World Economic Forum) بالانترنت :
http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/ TheGlobalCompetitivenessReport2017 %E2%80%932018.pdf

(3) بيانات تقرير التنافسية ٢٠١٩ - متاح على الصفحة الرسمية للمنتدى الاقتصادى العالمى (World Economic Forum) بالانترنت :
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

(4) أوليفر كان – المنتدى الاقتصادى العالمى – المرجع السابق ص ٤

(5) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير (منظمة الشفافية الدولية) http://www.transparency.org

(6) رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية – مرجع سابق - ص ٣٣

الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية ووجود حكومات شفافة ، ونظم قضائية مستقلة ، ويغطى المؤشر بالبحث والدراسة اقتصادات ١٨٠ دولة ، واخر بيانات متاحة حتى ديسمبر ٢٠٢٠ هي بيانات عام ٢٠١٩ .

و الفساد يكون محصلة لثلاث عوامل [١] متمثلة فى التحكم الإدارى فى توفير الخدمة أو السلعة اللحصول على مقابل مادى أو خدمة موازية فى إطار تدنى مستوى الشفافية وتراجع نطاق المسئولية وأضعف الرقابة الإدارية .

و منذ العام ١٩٩٥ ومنظمة الشفافية الدولية [٢] تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً(CPI) يقوم بترتيب الدول حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة إستغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية.

ويوضح الشكل التالى أن درجات المؤشر [٣] تتدرج من (١ : ١٠٠) وكلما إنخفضت درجات المؤشر دل ذلك على قوة الفساد كما فى الشكل التالى فالمقياس يبدأ من (٠) حيث معدلات الفساد عالية للغاية إلى (١٠٠) حيث تخلو الدولة من الفساد .

شكل (١)درجات مؤشر مدركات الفساد

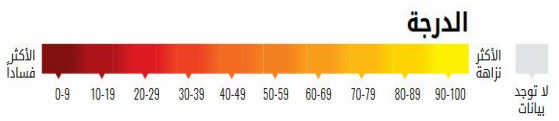

المصدر : Transparency International Corruption Perceptions Index 2019 – Available at https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR_200331_141623.pdf

و قد تصدر اقتصادات الدول المتقدمة فى العالم [٤] قائمة الدول الأقل فسادا فى مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ مثل الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورا ، ورغم أنه لا تخلو دولة تماماً من الفساد ، إلا أن العامل المُشترك بين الدول التي تتصدر الترتيب هو وجود حكومات شفافة، وحرية صحافة، وحريات مدنية، ونظم قضائية مستقلة.

و عربيا كانت الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل عربيا في مجال محاربة الفساد (المرتبة ٢١)، وقطر فى المرتبة ٣٠ والسعودية فى المرتبة ٥١ والأردن فى المرتبة ٦٠ ومصر فى المركز ١١٦.

ويستنتج الباحث مما سبق أهمية ما دعت الشفافية الدولية [٥] الدول التي تتصدر المؤشر فى إنتشار الفساد أن تكف عن تشجيع الفساد داخل وخارج أراضيها وبذل الجهود لمنع غسل الأموال ولمنع الشركات السريّة من إخفاء الفساد .

(1) اسماء محمد عزت – اشكالية الفساد والنمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الدول النامية – رسالة ماجستير– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – ٢٠١١ - ص ١٢

(2) الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها إختصاراً (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد : انظر : https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR_200331_141623.pdf

(3)Transparency International Corruption Perceptions Index 2019 – Available at : https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR_200331_141623.pdf

(4) المرجع السابق .

(5) منظمة الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد : يجب التصدي للحلقة المفرغة بين الفساد وانعدام المساواه (Corruption Perceptions Index 2016: Vicious circle of (corruption and inequality must be tackled الصفحة الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية على الانترنت : https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2016_vicious_circle_of_corruption_and_AR

ثالثا : مؤشر إمكانيات جذب فرص الإستثمار الأجنبية العالمية [1]

(GLOBAL OPPORTUNITY INDEX - Attracting Foreign Investment)

و مؤشرى قياس الأداء والإمكانات (منظمة الأنتكاد)

UNCTAD - Performance and Potential Index

مؤشر إمكانيات **جذب فرص الإستثمار الأجنبية العالمية** [2]،هو مؤشراً سنوياً يصدر عن معهد ميلكن الأمريكي Milken Institute ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم القدرة على جذب رأس المال الأجنبى لكون توافر التمويل عنصراً حيوياً لدعم قطاع الأعمال .ويلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها إتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمه لدعم قطاع الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادى المستدام ، وقد غطى المؤشر اقتصادات ١٣٦ دولة حتى عام ٢٠١٥ ، وقد صدر تقرير ٢٠٢٠ [3] الا انه اعتبارا من تقرير ٢٠١٦ تم التوقف عن اصدار جدول عام بترتيب الدول .

و تتمثل الأهمية الكبرى لهذا المؤشر فى أنه [4] يجيب على الحاجة الملحة إلى المعلومات التي تعتبر حيوية للمستثمرين وصانعي السياسات عن أبرز الدول فى جذب الإستثمارات المباشرة ، إضافة إلى ما هي السياسات التي يمكن للحكومات أن تسعى إليها لجذب الإستثمار وتوسيع اقتصاداتها وتسريع خلق فرص العمل ، والمؤشر لا ينظر فقط إلى المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على النشاط الاستثماري، بل أيضا دراسة السياسات التجارية والقانونية والتنظيمية الرئيسية التي يمكن للحكومات تعديلها لزيادة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

وبالنسبة لمؤشر إمكانيات جذب فرص الإستثمار الأجنبية العالمية لعام ٢٠١٥ [5] ، شمل المؤشر ١٣٦ بلداً في ست قارات تتوافر بشأنها البيانات المطلوبة للتقييم ، ويتم التقييم على أساس ست وستين متغيرا عبر أربع فئات تتعلق بالإقتصادات الوطنية ودعم البنية التحتية.

و بالنسبة للدول العربية فقد أحرزت كلا من عمان وقطر المرتبة (٢٤) والسعودية (المرتبة ٣٥) ، أما عن مصر

---

(1) **معهد ميلكن** الأمريكى هو مركز أبحاث اقتصادى مستقل (منظمة غير ربحية) وتنشر البحوث التي تطبق المبادئ القائمة على السوق والابتكارات المالية وينشر المعهد دراسات تتعلق برأس المال البشري ، والحصول على رأس المال، والهياكل المالية والابتكارات، والاقتصاد الإقليمي، وإقتصاديات الرعاية الصحية .
الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير
http://www.milkeninstitute.org/

(2)GLOBAL OPPORTUNITY INDEX - Attracting Foreign Investment - Second Edition - - Milken Institute-June 2015 – p 1
Data for each nation and interactive tools can be found at : www.globalopportunityindex.org

(3) صدر تقرير عام ٢٠٢٠ (GLOBAL OPPORTUNITY INDEX - Attracting Foreign Investment) الا ان اخر تقرير صدر بالترتيب العام لجميع دول العالم كان عام ٢٠١٥ ، وهو ما سيتم الاعتماد عليه .المصدر (تقرير ٢٠٢٠ الصفحة الرسمية على الانترنت) :
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf

(4)UNCTAD -WORLD INVESTMENT REPORT 2020 - UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT WORLD - Printed at United Nations ,Available at https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf.

(5) أشرنا الى انه صدر تقرير عام ٢٠٢٠ (GLOBAL OPPORTUNITY INDEX – Attracting Foreign Investment) الا ان اخر تقرير صدر بالترتيب العام لجميع دول العالم كان عام ٢٠١٥ ، وهو ما سيتم الاعتماد عليه .

المصدر : https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf

فقد أحرزت المرتبة (١١٠) من أصل ١٣٦ دولة شملهم المؤشر .

و يستنتج الباحث من دراسة مؤشر إمكانيات جذب فرص الإستثمارات الأجنبية العالمية لعام ٢٠١٥ أهمية الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في جذب الإستثمارات وفي رفع مستوى الأداء والامكانات (مثال دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورا وماليزيا) إضافة للدول العربية المتقدمة في هذا المجال والعمل على تحليل التجارب لإستخلاص أسباب النجاح والفشل فضلا عن أهمية القيام بمراجعة لتشريعات الإستثمار وإجراءات التعامل مع الإستثمار ، حيث أن الهدف ليس مجرد جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإنما هو جذبها لتحقيق أقصى استفادة منها للاقتصاد المصرى ، حيث يمكن أن تكون مصدرا للتحويل العكسى للموارد لخارج مصر وليس داخلها .

فضلا عن أهمية إنضمام مصرى لاتحاد اقتصادى قوى مثل تجمع دول بريكس وكذلك أهمية قيام إتحاد مصرى اقليمى[١] يوحد أسواق الدول العربية ويجعلها بمثابة السوق الواحد ، وهو ما يعتبر من عوامل جذب الإستثمارات وعلاج الأزمات المالية .

رابعا : مؤشر التنمية البشرية [٢] (Human Development Report)

يصدر تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى ويتناول بالدراسة اقتصادات ١٨٩ دولة ، والتنمية البشرية مبنية [٣] على أهمية العنصر البشرى كأداة وهدف عملية التنمية الذى يقاس فية تقدم الأمم وتخلفها بما انجزتة من تراكم في القدرات البشرية ، وقد سعى تقرير التنمية البشرية بقوة إلى إثبات أن هذه المسألة هي مسألة سياسة بقدر ما هي مسألة اقتصاد – من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق الديمقراطية. ومالم يتمكن الفقراء والمهمّشون ، من التأثير في العمل السياسي على المستويين المحلي والقطري، فمن المستبعد أن يجدوا الإمكانية المنصفة للحصول على الوظائف والمدارس والمستشفيات والعدالة والأمن وخدمات أساسية أخرى.

و يقيس المؤشر الدخل القومي الإجمالي للفرد بكل دولة ومستوى التعليم ، ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد ، ويكون على شكل نقطة محصورة بين صفر وواحد ، وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عاليا، والعكس بالعكس وذلك وفقا للمجموعات التالية (٠,٨ أو أكثر = تنمية بشرية مرتفعة جدا ، ٠,٧٩ تنمية بشرية مرتفعة ،ما بين ٠,٥٥ - ٠,٦٩ = تنمية بشرية متوسطة ، ٠,٥٥ أو أقل تمثل تنمية بشرية منخفضة).

و بالنسبة لترتيب الدول فى مؤشر التنمية البشرية عن ٢٠٢٠ والذى يتناول بالدراسة اقتصادات ١٨٩ دولة يتضح منه إحراز اقتصادات الدول المتقدمة المراتب الأولى فى معايير المؤشر مثل [٤] النرويج وسويسرا والمانيا ، وقد أوضحنا سابقا أهمية العنصر البشرى خاصة فى الأنشطة التى تعتمد على قدراتة مثل تلك التى تعمل فى أنشطة البحوث والتطوير [٥] كشركات

(1) رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية – مرجع سابق ص ٦٤
(2) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير /http://www.un.org/ar/esa/hdr
(3) برنامج الأمم المتحدة الانمائى – تقرير التنمية البشرية – الصفحة الرئيسية بالموقع الرسمى : http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020.pdf

(4) United Nations Development Programme - Human Development Report 2020 – Available at - http://hdr.undp.org/en/2020-report - P 343
(5) فعلى سبيل المثال يلاحظ ضعف الإستثمارات اليابانية فى مصر وأنها لا تتناسب إطلاقاً مع حجم اليابان كاهم الدول المصدرة للإستثمارات فى العالم خاصة وأن الإستثمارات اليابانية تتميز بأنها أكثر استخدما لعنصر العمل مقارنه بالاستثمارا ت الأخرى " ، **وقد فسرها الباحث** فى ضوء دراسته لمرتبة مصر المتأخرة بهذا المؤشر بأن ذلك يكمن فى

الإلكترونيات وغيرها وهو ما يعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية ، بل وإبتكار الحلول للخروج من الأزمات المالية .

وعلى مستوى الدول العربية [1] أحرزت دولة الامارات المركز ٣٥ كأول مركز لدوله عربية وتلاتها المملكة العربية السعودية فى المركز 40 ثم البحرين في المركز 42 ثم قطر فى المركز 45 ، أما عن جمهورية مصر العربية فقد أحرزت المركز ١١٦ من اصل ١٨٩ دولة علما بان ترتيبها كان في المركز ١١١ فى الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ من أصل ١٨٨ دولة .

و بالنظر إلى أهمية العنصر البشرى فى أى تقدم اقتصادى لعلاج الإختلالات الهيكلية به ومن ثم علاج الأزمات المالية ، ومع تأخر ترتيب مصر المتزايد في مؤشر التنمية البشرية (المرتبة ١١٦ تقرير ٢٠٢٠) وَجِبَ العمل على الإستفادة من خبرات التنمية البشريه فى اقتصادات الدول الصاعدة (مثل دول جنوب شرق آسيا) والدول العربية المتقدمة بالمؤشر ، إضافة إلى أهمية الإستثمار المكثف والمبكر في التعليم والعمل على تحسين ذلك بوتيرة عالية وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير والتى تمثل السبيل لعلاج الإختلالات الهيكلية والخروج من الأزمات المالية .

خامسا : مؤشر الحرية الاقتصادية [2]

(Index of Economic Freedom)

تتمثل المؤشر أهمية خاصة للشركات دولية النشاط وفقا للقياسات الاقتصادية التى أنشئتها مؤسسة التراث " The Heritage Foundation" [3] وهدفها هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في اقتصادات ١٨٠ دوله وتشجيع الدول على تبنى سياسات عامة قائمة على دعم حرية المشروعات والنشاط الاقتصادى الخاص .

يعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية على عشرة تقسيمات أساسية [4] وهى السياسات التجارية والعبء المالى للحكومة وتدخلها في الاقتصاد والسياسة الدولية وتدفقات رأس المال والإستثمار الأجنبى والبنوك والمالية العامة والأجور والأسعار وحقوق الملكية والتشريعات والقضاء والسوق السوداء.

و قد أحرزت اقتصادات الدول المتقدمة المراتب المتقدمة بمؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) لعام ٢٠٢٠ مثل سنغافورا وهونج كونج ونيوزيلندا .

وعربيا أحرزت الإمارات المركز ١٨ وقطر فى المركز ٣١ ، اما عن جمهورية مصر العربية فقد جائت في ترتيب في تقرير ٢٠٢٠ في المركز ١٤٢ من أصل ١٨٠ دولة ، وأوضح التقرير [5] سبب تأخر مرتبة مصر بالمؤشر يرجع لضعف القدرات المؤسسية والارتفاع في مستويات الدين العام ، وأوصى بأهمية تحسين أوضاع البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال.

و يستنتج الباحث انه بالنظر إلى المعايير الاقتصادية التى يقوم عليها المؤشر يتبين أهميته النهوض فيها لإدارة وعلاج الأزمات المالية ، يتم ذلك

عدم توافر العمالة الماهرة والتى يمكنها أن تعمل فى أنشطة البحوث والتطوير.

(1) United Nations Development Programme - Human Development Report 2020 – Available at - http://hdr.undp.org/en/2020-report - P 241-243.

(2) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير /http://www.heritage.org/index

(3) https://www.heritage.org/index/ranking2020

(4) The Heritage Foundation - INDEX OF ECONOMIC FREEDOM - INSTITUTE FOR ECONOMIC FREEDOM - Washington, DC – 2020 – Availabe at https://www.heritage.org/index/ranking

(5)The Heritage Foundation - INDEX OF ECONOMIC FREEDOM - INSTITUTE FOR ECONOMIC FREEDOM - Washington, DC – 2020 - Avialable at https://www.heritage.org/index/country/egypt

فى ضوء محاكاه التجارب الدولية الناجحة خاصة للدول المتقدمة شبيهة الظروف بالاقتصاد المصرى .

سادسا : مؤشر تقنية وتكنولوجيا المعلومات العالمى [١]:

The Global Information Technology Report

يصدر تقرير «تقنية المعلومات العالمي» The Global Information Technology Report عن المنتدى الاقتصادى العالمي ، ويهدف التقرير إلى تقييم إستعداد الدول لاستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ويعتمد المؤشر على قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوضع الاقتصادى والاجتماعي ، و تتمثل الأهمية الكبرى لهذا المؤشر في أنه [٢] حتى مع وجود بنية أساسية واقتصادية فإنه ليس بامكان دولة ما مواصلة ومواكبة ركب التنمية بالمعدلات السريعة إلا في ظل إستعداد تقنى ومعرفى .

يشمل تقرير تقنية المعلومات العالمي لعام ٢٠١٦ [٣] – وهو اخر تقرير تم اصدارة حتى ديسمبر عام ٢٠٢٠ - اقتصادات ١٣٩ دولة من خلال دراسة تركز على مدى قدرة اقتصاد كل دولة على الإنتفاع من تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور .

و قد أحرز اقتصادات الدول المتقدمة المراتب المتقدمة بالمؤشر مثل سنغافورة وفنلندا والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية ، أما عن الدول العربية بالتقرير فقد أحرزت الإمارات المرتبة ٢٦ ، وقطر (٢٧) والبحرين (٢٨)، المملكة العربية السعودية (٣٣) .

اما عن جمهورية مصر العربية فقد أحرزت المركز ٩٦ من أصل ١٣٩ دولة متاخرة عن كافة الدول العربية سالفة البيان ومن ثم فإن الأمر يتطلب أهمية محاكاة تجارب الدول المتقدمة خاصة التى كانت نامية منذ فترة وجيزة ، ذلك أنه بدراسة معايير المؤشر يتضح أهميته الشديدة فى التنمية الاقتصادية ويكون ذلك من خلال الإهتمام بالتعليم التقنى المتطور (التركيز على الكيف قبل الكم).

سابعا : مؤشر (KOF) الدولى للعولمة [٤] Index of Globalization

و هو مؤشر تصدره مؤسسة «KOF» [٥] الاقتصادية السويسرية ، ويغطى بالبحث والدراسة اقتصادات ٢٠٣ دولة ، وهو يقيس أداء الدول من حيث مدى إندماجها في عملية «العولمة» ، ويتم حساب المؤشر من خلال تقدير خمسة محاور لكل دولة وهي: التدفقات الاقتصادية الحقيقية، القيود الإقتصادية، البيانات المتوافرة عن تدفق المعلومات، وبيانات الاتصال الشخصي – الإتصالات الدولية والإنتقال عبر الحدود ، وبيانات التقارب الثقافي ، وتعتمد المحاور السابقة على قياس مؤشرات مثل قوة التدفقات الدولية للسلع، والاستثمار، والدخل مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وتأثير القيود المفروضة على حركة السلع ورأس المال،

(1) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير
https://www.weforum.org/reports/the-global-information-technology

(2) رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية – مرجع سابق ص ١٠٩

(3)World Economic Forum - The Global Information Technology Report 2016 - Innovating in the Digital Economy – p 3
https://www.weforum.org/reports/the-global-information-technology-report-2016(

(4) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير
http://globalization.kof.ethz.ch/

(5) Index of Globalization 2020 -Available at :
https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

وحجم التدفقات المالية وتدفقات المعلومات الدولية، والوصول إلى الإنترنت[1].

و بمؤشر (KOF) الدولى للعولمة لعام ٢٠٢٠ [2] أحرزت اقتصادات الدول المتقدمة الترتيبات المتقدمة بالمؤشر وعربيا جائت الإمارات المركز (42) من أصل ٢٠٣ دولة شملهم التقرير ، ثم قطر المركز(٤٣) ثم البحرين المركز (٤٣) ، و جائت مصر فى المركز (٦٨) وبمقارنه مصر مع باقى الدول العربية والعالمية يتضح احتياجها لدراسة ومحاكاة تجارب الدول المتقدمة بالمؤشر للتقدم بمعاييرة ومن ثم إحراز تقدم اقتصادى يعالج الأزمات المالية .

ثامنا : مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (تقرير ممارسة الأعمال) [3]

Ease of doing business index

تعد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والضرائب من أهم المحفزات التي تجذب المستثمرين إلى بدء أعمالهم في دولة ما ، ومن هذ المنطلق بدأت العديد من الدول العربية بإصلاحات لتسهيل الأعمال مستهدفة بذلك زيادة نمو تدفق الإستثمارات الأجنبية إليها ،و تقرير ممارسة أنشطة الأعمال [4] منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي ويغطى اقتصادات ١٩٠ دولة ، ويقيس مؤشرات تعزيز النشاط التجاري ومعوقاته بكل دولة. وتشمل هذه المعايير قياس ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية من حيث سهولة بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، ، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار و مدى تنظيم سوق العمل .

و قد أحرزت اقتصادات الدول المتقدمة المراكز المتقدمة بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ ، مثل نيوزيلندا وسنغافورة والدانمرك وهونغ كونغ وعربيا أحرزت الإمارات العربية المتحدة المركز ١٦ وقطر المركز 77 والكويت المرتبة 83 ومصر المرتبة ١١٤ ، **و يستنتج الباحث أن** تأخر مصر في هذا المؤشر سبباً رئيسيا في ضعف تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم فان دراسة ومحاكاة تجارب الدول الناجحة مثل ماليزيا وسنغافورا والدول العربية المتقدمة بالمؤشر سيكون له أبلغ الأثر فى إدارة وعلاج الأزمات المالية .

تاسعا : مؤشر ريادة الأعمال العالمى [5] Global Entrepreneurship Index

مؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEI) هو مؤشر للنشاط الاقتصادى يصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية **(The Global Entrepreneurship and Development Institute)** ويغطى بالبحث والدراسة اقتصادات 137 دولة ، ويعتمد المؤشر على ثلاثة معايير رئيسة [6] تتمثل فى توجهات رواد

(1) Index of Globalization 2020 -Available at : https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

(2) يعتمد ترتيب الدول في المؤشر الدولى للعولمة لعام ٢٠٢٠ على بيانات ٢٠١٨ المصدر :
Index of Globalization 2020 -Available at : https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

(3) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير http://www.doingbusiness.org

(4) International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Group - Ease of doing business index 2020 – Available at : http://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf

(5) الموقع الرسمى للجهه مصدرة التقرير :
(The Global Entrepreneurship and Development Institute)
https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/

(6) The Global Entrepreneurship and Development Institute - Global Entrepreneurship Index 2018 -

الأعمال، وقدرة رواد الأعمال، وتطلعات رواد الأعمال ، ويجمع المؤشر البيانات والمعلومات من سكان الدولة محل الدراسة، وتوجهات ريادة الأعمال لديهم، وقدراتهم وتطلعاتهم تجاهها ،و يقوم المؤشر بقياس عدة معايير من بينها قياس الإستيعاب التكنولوجي، وقدرة رأس المال البشري، والتنافس ، إبتكارية المنتج ، وإبتكارية العملية ، النمو المرتفع ، ومخاطرة رأس المال ، مهارة البدء في المشروعات الناشئة (Startups) ، ويعتمد ترتيب الدولة بالمؤشر، على حساب النسبة الإجمالية المتوسطة للمعايير من صفر إلى ١٠٠، وكلما إرتفعت النسبة المئوية التي حصلت عليها الدولة دلّ ذلك على إرتفاع مستوى ريادة الأعمال فيها .

و قد أحرزت اقتصادات الدول المتقدمة [1] المراكز المتقدمة بمؤشر ريادة الأعمال العالمى (٢٠١٩ Global Entrepreneurship Index) - وهو اخر تقرير صادر حتى ديسمبر ٢٠٢٠ – وتاريخ القياس عام ٢٠١٨ - مثل الولايات المتحدة الأمريكية المؤشر، وسويسرا وكندا ، اما عن الدول العربية فقد أحرزت قطر المركز ٢٢ والإمارات المركز ٢٦ وعمان المركز ٣٣ وقد أحرزت جمهورية مصر العربية المركز ٧٦ عالميًّا من أصل ١٣٧ دولة .

و يعتبر تأخر مصر في هذا المؤشر سبباً رئيسيا في الإختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، و بالتالى فإنه بدراسة ومحاكاة التجارب الدولية الناجحة للدول ذات المراكز المتقدمة بالمؤشر ، فانة يكون سبباً لعلاج الإختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

عاشرا : مؤشر السوق المحتمل Market Potential Index

تتمثل أهمية المؤشر فى توجيه الشركات دولية النشاط للأسواق الدولية التي ينبغي أن تدخلها، والاستراتيجيات التسويقية المناسبة لتلك البلدان ، ويتم إجراء هذه الدراسة [2]من قبل جامعة ولاية ميشيغان - مركز الأعمال الدولية لمساعدة الشركات على مقارنة الأسواق المحتملة بإستخدام مقياس من ١ إلى ١٠٠، والمؤشر الحالى موجه إلى الشركات الأمريكية التي تخطط لتوسيع أسواقها دوليا ومن ثم فإن الولايات المتحدة ليست مدرجة في التصنيف ، والتقرير المتاح يرجع لعام ٢٠١٤ ، ويوضح [3] إحراز اقتصادات دول الصين وسنغافورا وألمانيا المراكز المتقدمة ، وعربيا أحرزت الإمارات المركز ١٣ وقطر المركز ٢٧ و مصر المركز ٦٢ من أصل ٨٧ دولة.

و تتمثل أهمية ذلك المؤشر فى كونة عاملاً مؤثرا فى قرار الشركات دولية النشاط للدخول لأسواق الدول ومن ثم فإن محاكاة تجارب الدول المتقدمة بالمؤشر سيكون له أبلغ الأثر فى جذب تلك الشركات.

حادى عشر : مؤشرالرخاء العالمى (ليجاتوم) [4]

THE LEGATUM PROSPERITY INDEX

و هو يصدر عن معهد ليجاتوم بلندن - Legatum Institute - ، ويغطى بالبحث والدراسة اقتصادات

Available at : https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index /

(1) التقرير منشور على الموقع الرسمى :
https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/

(2)Market Potential Index (MPI) – 2017 **available at** - https://globaledge.msu.edu/mpi

(3)https://globaledge.msu.edu/content/gbr/gbr8-4.pdf

(4) الصفحة الرسمية للجهه مصدرة التقرير /https://www.li.com

١٦٧ دولـة ، ويعتمـد المؤشـر فـي تـصنيفه علـى تـسعة معايير أساسية [١] ، وهي:

الجـودة الاقتـصادية وبيئـة الأعمـال، والحوكمـة، والتعلـيم، والـصحة، والأمنوالحريـة الشخـصية، والـذي يتضمن قياس تقدم الدولة نحو الحقوق القانونية، والحرية الشخـــصية، والتـــسامح الاجتمـــاعي. ورأس المـــال الاجتماعي، والبيئة الطبيعية ، ويضع المؤشر درجات من صفر إلى ١٠٠ في كل معيار على حدة [٢]، وتُجمع كل الدرجات في درجة متوسطة تتراوح من صفر إلى ١٠٠، وكلما إقتربت الدولة محل الدراسة من ١٠٠، دلّ ذلك على أنها أكثر رخاءً وحلّت في ترتيب متقدم في المؤشر .

و قد سيطرت اقتصادات [٣] الدول المتقدمة على المراكز المتقدمة بالمؤشر مثل دول الدنمارك والنرويج وسويسرا ، **اما عن الدول العربية فقد أحرزت** الإمارات المركز ٤٢ و قطر المركز ٤٥ و البحرين المركز ٥٦ ، وقد أحرزت مصر المركز ١٢١ من أصل ١٦٧ دوله شملهم التقرير.

و يستنتج الباحث أن من دراسة المعايير التى يقوم عليها المؤشر أهميتها البالغة فى النمو الاقتصادى وعـلاج مـشاكل الإخـتلال الهيكلـى التـى يعـانى منهـا الاقتصاد المصرى ومن ثم علاج أزماته المالية ، ومن ثم فإنـه بدراسـة معـايير المؤشـر ومحاكـاة تجـارب الـدول المتقدمة بالمعايير وتطبيقها بالاقتصاد المصرى فإن ذلك سيكون سبباً هاماً فى علاج تلك الإختلالات الهيكليه .

ثـانى عـشر : مؤشـر الإبتكـار العـالمي [٤]

Global Innovation Index (GII)

يعد الإبتكار المحرّك الأساسى للنمو الاقتصادى [٥] وهـو الأمـر الـضروري لتعزيـز الإبـداع البـشري والإنتاج الإقتصادي، وأنه يُمكن للابتكار أن يساعد على تحويل الإنتعاش الاقتصادى الحالي إلى نمو طويل الأجل ، ويصدر التقرير من جامعة كورنيل، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمـال (الإنـسياد)، والمنظمـة العالميـة للملكيـة الفكريـة (الويبـو)، وهـي إحـدى وكـالات الأمـم المتحـدة المتخصـصة ، ويهـدف المؤشـر بالأسـاس إلـى قيـاس القدرات الإبتكارية لإقتصادات العالم ونتائجها، وقياس دور الإبتكـار كمحـرّك للنمـو والإزدهـار فـي الميـدان الإقتصادي، وأثرهُ على الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وعليـه فهـو يـدرج مؤشـرات تتجـاوز القياسـات التقليديـة للابتكار، مثل مستوى البحث والتطوير .

و شعار المؤشر لعام (٢٠٢٠) [٦] هو « Who Will Finance Innovation? » ، ويغطـى مؤشـر الإبتكـار العـالمي (٢٠٢٠) بالبحـث والدراسـة اقتـصادات ١٣١ دولـة ؛ بحيـث يكـون لكـل دولـة بياناتهـا الخاصـة، والترتيب، ومواطن القوة والضعف فيما يخص الابتكار، ويعتمد المؤشر على معايير تشمل مدخلات ومخرجات الابتكـار، نتيجـة مؤشر الإبتكـار ، نـسبة كفـاءة الإبتكـار ، ويـشمل القيـاس الأنـشطة الإبتكاريـة [٧] فـى مجـالات المؤسـسات ، رأس المـال البـشري والبحـث ، البنيـة

(1) Legatum Institute - THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2020 - Creating the Pathways from Poverty to Prosperity – Available at : https://www.prosperity.com/rankings

(2) متاح على الانترنت :
THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2020 - Creating the Pathways from Poverty to Prosperity – Available at : https://www.prosperity.com/rankings

(3) الموقـع الرسـمى لمؤشـر الرخاء العـالمى علـى الانترنـت : http://www.prosperity.com/rankings

(4) الصفحة الرسمية للجهه مصدرة التقرير
https://www.globalinnovationindex.org/

(5) Cornell University, INSEAD, and the World Intellectual Property Organization (WIPO) - Global Innovation Index 2020 – Available at : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2020.pdf

(6) المرجع السابق .

(7) جريد الاقتصادية الالكترونية – مؤشر الإبتكار العالمى – متاح على الانترنت :
http://www.aleqt.com/2017/06/16/article_1204731.html

التحتية، تطور الأسواق ، تطور الأعمال ، ونتائج الابتكار ، ويشير مؤشر الإبتكار العالمي ٢٠٢٠ إلى إستمرار الفجوة في القدرة الإبتكارية بين البلدان المتقدمة والنامية، وأيضاً في معدلات النمو الاستثنائية لأنشطة البحث والتطوير.

و قد أحرزت اقتصادات الدول المتقدمة المراكز المتقدمة بالمؤشر مثل سويسرا والسويد والولايات المتحدة الامريكية ، وعربيا أحرزت الإمارات العربية المتحدة المركز ٣٤ والمملكة العربية السعودية المركز 66 وقطر المركز 70 والكويت المركز ٧٣ ، وقد أحرزت مصر المركز ٩٦ من أصل 131 دولة شملهم التقرير .

و يلاحظ أن الإبتكار هو محرّك النمو الاقتصادى في اقتصاد عالمي يزداد إعتماداً على المعرفة، وأن المزيد من الإستثمار في الإبتكار ضروري لتعزيز الإبداع البشري والإنتاج الإقتصادي، وأنه يُمكن للابتكار أن يساعد على تحويل الإنتعاش الاقتصادى الحالي إلى نمو طويل الأجل ، ومن ثم فإن تأخر ترتيب مصر في المعايير التى يقوم عليها المؤشر يبرز أثر الإختلالات الهيكلى التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ومن ثم تفاقم أزماتها المالية ، وهو الأمر الذى يوجب دراسة معايير المؤشر ومحاكاة تجارب الدول المتقدمة وتطبيقها بالاقتصاد المصرى وهو ما سيكون سبباً هاماً فى علاج الإختلالات الهيكليه التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

المبحث الثانى: المؤشر المجمع للمؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية - (مؤشر المؤشرات)

Global Indicators Index - For a sample of study countries

بعد دراسة المؤشرات التنموية السابقة تبين أهمية المعايير الاقتصادية التى تعتمد عليها في نتائجها ، ،حيث تصدرت اقتصادات الدول المتقدمة أعلى المراكز في المعايير التى تقوم عليها المؤشرات السابقة مجتمعة ، وهو ما يبرز اهميه مراعاة تلك المعايير لعلاج الإختلالات الهيكلية الاقتصادية.

و**بالتالى قام الباحث بايجاد** مؤشر مجمع لتلك المؤشرات يهدف لبيان مدى قوة اقتصاد الدولة بالنسبة لتلك المؤشرات مجتمعة مقارنة بالدول الأخرى ، وتبرز ميزة هذا المؤشر في أنه مزدوج حيث أنه:

١ – يقيس النسبة المئوية لكل دولة من حيث موقعها مقارنة بالدول الأخرى المدرجة في كل مؤشر على حدة .

٢ – يقيس النسبة المئوية المجمعة لكل دولة من حيث موقعها مقارنة بالدول الأخرى المدرجة في كل المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية محل الدراسة .

ولهذا المؤشر المجمع أهمية بالغة للاقتصاد المصرى لعلاج الإختلالات الهيكلية المسببة للأزمات المالية به يتناولها الباحث من خلال الإطار التالى :

١ – معرفة النسبة المئوية الحقيقية للقوة الاقتصادية في معايير كل مؤشر على حدة ، و في قوتها الاقتصادية في إجمالى معايير المؤشرات مجتمعة .

٢ – **تتمثل أهمية الترتيب وفقاً للنسبة المئوية** فى تلافى خدعة التحسن الظاهرى فى ترتيب الدول بالمؤشرات الناتجة عن إختلاف عدد الدول محل الدراسة بالمؤشرات المختلفة من عام لآخر ، وقد ظهر ذلك فى بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ [1] عندما انتقد ما أعلنه رئيس الوزراء

(1) بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥ - (Transparency International statement on Egypt's Corruption Perceptions Index ranking for 2015)

المصري في ٣١ يوليو ٢٠١٦ من أن مركز مصر في مؤشر مدركات الفساد الذي تعلنه منظمة الشفافية الدولية سنوياً قد تحسن بشكل ملحوظ فى تقرير المنظمة لعام ٢٠١٥ ، وأوضحت المنظمة أن الترتيب الصحيح لمصر في عام ٢٠١٥ هو ٨٨ **من أصل ١٦٨دولة** ، والذي تحسن - **ظاهرياً فقط** – عن عام ٢٠١٤ عندما كانت مرتبة مصر ٩٤ **من أصل ١٧٥ دولة**، ثم تدهور ترتيب مصر للمركز (١٠٨) **من أصل ١٧٥ دولة** فى تقرير عام ٢٠١٦.

٣ - معرفة القوة الاقتصادية للدول – خاصة ذات الإقتصاديات الناشئة سريعة النمو – من حيث موقعها مقارنة بالدول الأخرى وذلك في كل مؤشر على حدة ، وفي إجمالى المؤشرات مجتمعة وذلك بهدف دراسة تجربتها الاقتصادية التى أدت لتغلبها على إختلالاتها الهيكلية الاقتصادية المسببة للأزمات المالية وذلك بهدف محاكاة تلك التجارب وتطبيقها على الاقتصاد المصرى .

أولا- المؤشرات المختارة وعينة دول الدراسة :

١ - قام الباحث بإختيار مؤشرات متسمة بصفة العالمية ، وبالتالى تم استبعاد المؤشر العاشر (مؤشر السوق المحتمل Market Potential Index) رغم أهميته الكبيرة لأن توجهه الأكبر خاص بالشركات الأمريكية [1] .

٢ – قام الباحث بإختيار عينة دول الدراسة من دولة تمثل الإقتصاديات المتقدمة (المانيا) ، ودول آسيوية سريعة التقدم والنمو (سنغافورا ، ماليزيا) ، و دول تمثل اقتصاديات ناشئة سريعة النمو مثل بعض دول تجمع بريكس [2] (الهند والبرازيل وجنوب افريقيا) ، ودول عربية (معظم الدول العربية) ودول اقليمية (إسرائيل) ، ودول افريقية ذات أهمية اقتصادية وجغرافية – علم الجغرافيا الاقتصادية [3]- لمصر (اثيوبيا ، نيجيريا) .

ثانيا- آلية عمل المؤشر المجمع :

تعتمد آليه عمل المؤشر على الفكرة التالية :

١ – إعطاء نسبة مئوية للدول المختارة في كل مؤشر تدل على مقدار تفوقها بالمؤشر مقارنه بعدد الدول الأخرى بذات المؤشر وذلك عن طريق :

https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_statement_on_egypts_corruption_perceptions_

(1)Market Potential Index (MPI) – 2017 available at https://globaledge.msu.edu/mpi

(2) بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ، وقد شاركت مصر فى سبتمبر ٢٠١٧ كضيف في قمة البريكس التى تستضيفها الصين تحت شعار (بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا) .
و أنشأ تجمع بريكس عام ٢٠١١ ويضم بعضويته خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ، ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته ، وتمثل البرازيل وروسيا والهند =والصين وجنوب إفريقيا ما يقرب من ربع الاقتصاد العالمي وساهمت بأكثر من نصف النمو العالمي في عام ٢٠١٦ ، "، وتنتج تلك الدول ٣٠% من ما يحتاجه العالم من السلع والمنتجات فيما يمثل تعداد مواطنيها ٤٠% من تعداد العالم .
و تمثل أهمية بريكس للاقتصاد العالمي نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية، وهذه الدول الأربع تعتبر من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو ٤٠% من مجموع احتياطيات العالم ،وتمثل مجموعة بريكس أكبر اقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، إنضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا .
المصدر : الهيئة العامة للاستعلامات – تتبع رئاسة الجمهورية المصرية – الموقع الرسمى على الانترنت :
http://www.sis.gov.eg/Story/146927?lang=ar

(3) يمثل علم الجغرافيا الاقتصادية العمود الفقري للاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حتث أصبحت الموارد الاقتصادية من أهم الموارد للتقدم الاقتصادى العالمي ومن ثم فهو يهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وعلاقة ذلك بجغرافيا المكان ودراسة مشاكل الموقع الجغرافى وله العديد من الفروع .
المصدر :
Boschma, Ron A., and Koen Frenken. "Why is economic geography not an evolutionary science? Towards an evolutionary economic geography." Journal of economic geography 6.3 (2006)p: 273

أ - نسبة الـ (١٠٠ %) تقسم على عدد الدول الموجودة المؤشر ، فنكون بذلك قد حصلنا على جزء الـ (%) – مثال ذلك : في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ كان عدد الدول بالمؤشر ١٣٨ دولة وترتيب دولة مصر الـ ١١٥، فتكون المعادلة (١٠٠ / ١٣٨ = ٠,٧٢٤)

ب – نضرب هذا الجزء الـ (%) في عدد الدول التى تتفوق عليها الدوله المختارة في المؤشر محل الدراسة ليكون الناتج هو النسبة المئوية لتفوق الدولة محل الدراسة على الدول التى تليها في المؤشر . – وبالتطبيق بالنسبة للمثال السابق (مصر في المرتبة ١١٥ من ١٣٨ فتكون النتيجة (٢٤ * ٠٧٢٤ = ١٧,٣٧ %) فتكون قوة مصر بالمؤشر ١٧,٣٧ % [1]

٢ – ايجاد مؤشر مجمع لتلك المؤشرات لبيان مدى قوة اقتصاد الدولة ككل بالنسبة لتلك المؤشرات مجتمعة مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة

أ – نسبة الـ (١٠٠ %) تقسم على مجموع النسب المئوية بالنسبة لجميع المؤشرات – مثال ذلك : عدد المؤشرات إحدى عشر مؤشر اذن تكون النتيجة (١٠٠ / ١١٠٠ = ٠,٠٩٠)

ب – يتم تجميع النسب المئوية للدولة محل الدراسة في جميع المؤشرات ، ثم نقوم بضرب هذا المجموع في النتيجة السابقة لنحصل على مدى قوة اقتصاد الدولة محل الدراسة بالنسبة لتلك المؤشرات المجتمعة ككل.

ثالثا- شرح أنواع المؤشرات المجمعة التالية والمكونة من عينة من دول الدراسة :

أولا - **قام الباحث بتكوين** مؤشر مجمع – مخطط رقم (١) – ويتناول مقارنة بين (مصر والدول محل الدراسة) وفقا للنسب المئوية لكل دولة وذلك في كل مؤشر على حدة ثم عرض ترتيب الدول وفقا للنسب المئوية لكل دولة وفقا لمؤشر المؤشرات .

ثانيا – **قام الباحث بتكوين** مؤشر مجمع – مخطط رقم (٢) ويتناول إعداد مقارنة بترتيب الدول وفق (أفضلية الترتيب والأداء) في مؤشر المؤشرات المجمع تطبيقا على عينة (الدول والمؤشرات) محل الدراسة .

ثالثا – **قام الباحث بتكوين** مؤشر مجمع – مخطط رقم (٣) ويتناول إعداد مقارنة بترتيب (الدول العربية – في عينة الدراسة – مقارنة بإسرائيل) وفق (أفضلية الترتيب والأداء) في مؤشر المؤشرات المجمع .

و نستعرض في الصفحات التالية مخططات المؤشرات المجمعة آنفة الذكر .

مخطط (١) [2]

مُؤَشِر المُؤشرات الاقتصادية التنموية العالمية مقارنة بين مصر ودول عالمية وعربية وأفريقية وإقليمية (لبيان مدى قوتها في تقيمات المؤشرات الاقتصادية العالمية)

(1) رقم ٢٤ في المعادلة السابقة يدل على رتبة مصر فى المؤشر بالمقارنة بينها وبين اخر دولة – بمعنى أن مصر في المرتبة ٢٤ ومتفوقة على ٢٣ دولة من مجموع الدول بالمؤشر - (أى أن مصر في المرتبة ال٢٤ من الأخر للأول) .

(2) **المصدر : إعداد الباحث – وتم إستخراج درجة الدولة بكل مؤشر من واقع ترتيبها بسنة إصدار المؤشر – وهى السنة المحددة بجانب كل مؤشر - ، فمثلاً مؤشر التنافسية لعام (٢٠١٩) كان عدد الدول بالمؤشر (١٤١) ، وكانت درجة مصر بالمؤشر لهذا العام (٩٣) ، فتكون النسبة المئوية لقوة درجتها ومقدار تفوقها بالمؤشر (٣٥%) ، وهكذا في باقى المؤشرات ، وتم حساب النسبة المئوية وفقا لآلية عمل المؤشر الموضحة ص ١٧.**

مخطط (١)

مؤشر المؤشرات الاقتصادية التنموية العالمية

(مقارنة بين مصر ودول -عالمية واقليمية وعربية وافريقية - في تقيمات المؤشرات الاقتصادية العالمية)

	مؤشر تكنولوجيا المعلومات (2016)			مؤشر الحرية الاقتصادية (2020)			مؤشر التنمية البشرية (2020)			مؤشر فرص جذب الاستثمار (2015)			مؤشر الفساد و الشفافية (2019)			مؤشر التنافسية (2019)		
الدوله	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر
المانيا	90%	15	139	86%	27	180	97%	6	189	88%	18	136	96%	9	180	96%	7	141
البرازيل	49%	72	139	21%	144	180	56%	84	189	38%	85	136	42%	106	180	50%	71	141
سنغافورا	100%	1	139	100%	1	180	95%	11	189	100%	1	136	98%	4	180	100%	1	141
ماليزيا	78%	31	139	87%	24	180	68%	62	189	93%	10	136	72%	51	180	82%	27	141
الهند	35%	91	139	34%	120	180	31%	131	189	40%	83	136	56%	80	180	52%	68	141
اسرائيل	86%	21	139	86%	26	180	90%	19	189	83%	24	136	81%	35	180	87%	20	141
مصر	32%	96	139	22%	142	180	39%	116	189	20%	110	136	42%	106	180	35%	93	141
الإمارات	82%	26	139	91%	18	180	84%	31	189	79%	29	136	89%	21	180	83%	25	141
قطر	81%	27	139	83%	31	180	77%	45	189	82%	25	136	84%	30	180	80%	29	141
السعودية	77%	33	139	54%	83	180	79%	40	189	74%	36	136	72%	51	180	75%	36	141
عمان	63%	52	139	59%	75	180	69%	60	189	82%	25	136	69%	56	180	63%	53	141
البحرين	81%	28	139	66%	63	180	78%	42	189	76%	33	136	58%	77	180	69%	45	141
الكويت	57%	61	139	57%	79	180	67%	64	189	65%	48	136	53%	85	180	68%	46	141
تونس	42%	81	139	29%	128	180	50%	95	189	51%	68	136	59%	74	180	39%	87	141
المغرب	45%	78	139	57%	78	180	37%	121	189	49%	70	136	56%	80	180	48%	75	141
الجزائر	17%	117	139	7%	169	180	52%	91	189	11%	122	136	42%	106	180	38%	89	141
لبنان	37%	88	139	13%	157	180	52%	92	189	23%	106	136	24%	137	180	38%	88	141
الاردن	58%	60	139	64%	66	180	47%	102	189	53%	65	136	67%	60	180	51%	70	141
اثيوبيا	14%	120	139	19%	146	180	9%	173	189	7%	128	136	47%	96	180	11%	126	141
جنوب افريقيا	54%	65	139	42%	106	180	40%	114	189	75%	35	136	62%	70	180	58%	60	141
نيجيريا	15%	119	139	36%	116	180	15%	161	189	15%	116	136	19%	146	180	18%	116	141

تابع مخطط (١)

مؤشر المؤشرات الاقتصادية التنموية العالمية (مقارنة بين مصر ودول -عالمية واقليمية وعربية وافريقية- بتقيمات المؤشرات الاقتصادية العالمية)

ترتيب الدول وفقا لنسبتها المئوية بالعشر المجمع	مؤشر مجمع لقوة اقتصاد الدولة بالنسبة للمؤشرات السابقة مجتمعة	الدوله	مؤشر الابتكار العالمى (2020)			مؤشر الرخاء العالمى (2020)			مؤشر ريادة الاعمال (2019)			مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (2020)			مؤشر (KOF) للعولمة (2020)		
			النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة -بالمؤشر- تاريخ القياس 2018	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	درجة الدولة بالمؤشر	عدد الدول بالمؤشر
2	93%	المانيا	94%	9	131	96%	8	167	90%	15	137	89%	22	190	98%	6	203
15	45%	البرازيل	53%	62	131	59%	70	167	29%	98	137	35%	124	190	61%	80	203
1	96%	سنغافورا	95%	8	131	92%	15	167	81%	27	137	99%	2	190	92%	18	203
6	79%	ماليزيا	76%	33	131	77%	40	167	58%	58	137	94%	12	190	88%	26	203
16	48%	الهند	64%	48	131	40%	101	167	51%	68	137	67%	63	190	56%	90	203
3	85%	اسرائيل	91%	13	131	83%	30	167	89%	16	137	82%	35	190	81%	40	203
18	36%	مصر	27%	96	131	28%	121	167	45%	76	137	41%	114	190	67%	68	203
4	83%	الإمارات	75%	34	131	75%	42	167	82%	26	137	92%	16	190	80%	42	203
5	76%	قطر	47%	70	131	74%	45	167	85%	22	137	60%	77	190	79%	43	203
8	68%	السعودية	50%	66	131	58%	71	167	68%	45	137	68%	62	190	66%	70	203
9	64%	عمان	37%	84	131	61%	66	167	77%	33	137	65%	68	190	59%	85	203
7	69%	البحرين	40%	79	131	67%	56	167	75%	35	137	78%	43	190	70%	62	203
10	62%	الكويت	45%	73	131	66%	58	167	72%	39	137	57%	83	190	75%	51	203
14	51%	تونس	51%	65	131	41%	99	167	72%	40	137	59%	78	190	68%	65	203
13	52%	المغرب	44%	75	131	43%	96	167	53%	65	137	73%	53	190	71%	59	203
19	29%	الجزائر	8%	121	131	36%	108	167	42%	80	137	18%	157	190	45%	113	203
17	37%	لبنان	34%	87	131	38%	105	167	58%	59	137	25%	143	190	66%	71	203
11	57%	الاردن	39%	81	131	49%	86	167	65%	49	137	61%	75	190	78%	45	203
21	16%	اثيوبيا	4%	127	131	11%	150	167	20%	110	137	17%	159	190	16%	172	203
12	56%	جنوب افريقيا	55%	60	131	49%	87	167	59%	57	137	56%	84	190	71%	60	203
20	23%	نيجيريا	11%	117	131	14%	144	167	27%	101	137	32%	131	190	43%	116	203

مخطط (٢) [1]

ترتيب الدول وفق أفضلية الترتيب والأداء في كل مؤشر على حدة ،

ثم في مُؤَشِر المُؤشرات المجمع

تطبيقاً على عينة (الدول والمؤشرات) محل الدراسة

مخطط (٢) ترتيب الدول وفق افضلية الترتيب والاداء - في كل مؤشر على حدة ثم فى مؤشر المؤشرات المجمع - تطبيقا على عينة (الدول والمؤشرات) محل الدراسة

مؤشر (KOF) للعولمة (2020)		مؤشر تكنولوجيا المعلومات (2016)		مؤشر الحرية الاقتصادية (2020)		مؤشر االتنمية البشرية (2020)		مؤشر فرص جذب الاستثمار (2015)		مؤشر الفساد و الشفافية (2019)		مؤشر التنافسية (2019)	
النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	الدوله
98%	المانيا	90%	المانيا	86%	المانيا	97%	المانيا	88%	المانيا	96%	المانيا	96%	المانيا
61%	البرازيل	49%	البرازيل	21%	البرازيل	56%	البرازيل	38%	البرازيل	42%	البرازيل	50%	البرازيل
92%	سنغافورا	100%	سنغافورا	100%	سنغافورا	95%	سنغافورا	100%	سنغافورا	98%	سنغافورا	100%	سنغافورا
88%	ماليزيا	78%	ماليزيا	87%	ماليزيا	68%	ماليزيا	93%	ماليزيا	72%	ماليزيا	82%	ماليزيا
56%	الهند	35%	الهند	34%	الهند	31%	الهند	40%	الهند	56%	الهند	52%	الهند
81%	اسرائيل	86%	اسرائيل	86%	اسرائيل	90%	اسرائيل	83%	اسرائيل	81%	اسرائيل	87%	اسرائيل
67%	مصر	32%	مصر	22%	مصر	39%	مصر	20%	مصر	42%	مصر	35%	مصر
80%	الإمارات	82%	الإمارات	91%	الإمارات	84%	الإمارات	79%	الإمارات	89%	الإمارات	83%	الإمارات
79%	قطر	81%	قطر	83%	قطر	77%	قطر	82%	قطر	84%	قطر	80%	قطر
66%	السعودية	77%	السعودية	54%	السعودية	79%	السعودية	74%	السعودية	72%	السعودية	75%	السعودية
59%	عمان	63%	عمان	59%	عمان	69%	عمان	82%	عمان	69%	عمان	63%	عمان
70%	البحرين	81%	البحرين	66%	البحرين	78%	البحرين	76%	البحرين	58%	البحرين	69%	البحرين
75%	الكويت	57%	الكويت	57%	الكويت	67%	الكويت	65%	الكويت	53%	الكويت	68%	الكويت
68%	تونس	42%	تونس	29%	تونس	50%	تونس	51%	تونس	59%	تونس	39%	تونس
71%	المغرب	45%	المغرب	57%	المغرب	37%	المغرب	49%	المغرب	56%	المغرب	48%	المغرب
45%	الجزائر	17%	الجزائر	7%	الجزائر	52%	الجزائر	11%	الجزائر	42%	الجزائر	38%	الجزائر
66%	لبنان	37%	لبنان	13%	لبنان	52%	لبنان	23%	لبنان	24%	لبنان	38%	لبنان
78%	الاردن	58%	الاردن	64%	الاردن	47%	الاردن	53%	الاردن	67%	الاردن	51%	الاردن
16%	اثيوبيا	14%	اثيوبيا	19%	اثيوبيا	9%	اثيوبيا	7%	اثيوبيا	47%	اثيوبيا	11%	اثيوبيا
71%	جنوب افريقيا	54%	جنوب افريقيا	42%	جنوب افريقيا	40%	جنوب افريقيا	75%	جنوب افريقيا	62%	جنوب افريقيا	58%	جنوب افريقيا
43%	نيجيريا	15%	نيجيريا	36%	نيجيريا	15%	نيجيريا	15%	نيجيريا	19%	نيجيريا	18%	نيجيريا

(1) المصدر : إعداد الباحث – وتم إدراج النسبة المئوية لقوة الدولة بالمؤشرات من واقع المخطط رقم (١) ، فمثلا مؤشر التنافسية لعام (٢٠١٧/٢٠١٦) تم إدراج النسبة المئوية لقوة الدولة بالمؤشر من واقع المخطط رقم (١) وهكذا في باقى المؤشرات ، ويتم تجميع النسبة المئوية لقوة دولة مصر بمؤشر مؤشر التنافسية لعام (٢٠١٩) من واقع المخطط رقم (١) والتى سجلت (٣٥%) مع النسبة المئوية لقوة دولة مصر بمؤشر الفساد والشفافية والتى سجلت (٤٢%) وهكذا لباقى النسب المئوية لقوة دولة مصر فى باقى المؤشرات محل عينة الدراسة ، ويتم تطبيق ما سبق لجميع الدول محل عينة الدراسة ، ومن المجموع النهائى للنسب المئوية لقوة دولة مصر بجميع المؤشرات ولباقى الدول محل عينة الدراسة يتم ترتيب الدول وفقاً لأفضلية نسبتها المئوية في مؤشر المؤشرات المجمع ، وذلك وفقا لآلية عمل المؤشر المجمع والموضحة ص (١٧)

تابع مخطط (٢)

ترتيب الدول وفق افضلية الترتيب والاداء - في كل مؤشر على حدة ثم فى مؤشر المؤشرات

المجمع -تطبيقا على عينة (الدول والمؤشرات) محل الدراسة

مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (2020)		مؤشر ريادة الاعمال (2019)		مؤشر الرخاء العالمى (2020)		مؤشر الابتكار العالمى (2020)		الدوله	ترتيب الدول وفقا لنسبتها المئوية بمؤشر المؤشرات المجمعة	
	النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر			
المانيا	89%	المانيا	90%	المانيا	96%	المانيا	94%	سنغافورا	1	96%
البرازيل	35%	البرازيل	29%	البرازيل	59%	البرازيل	53%	المانيا	2	93%
سنغافورا	99%	سنغافورا	81%	سنغافورا	92%	سنغافورا	95%	اسرائيل	3	85%
ماليزيا	94%	ماليزيا	58%	ماليزيا	77%	ماليزيا	76%	الامارات	4	83%
الهند	67%	الهند	51%	الهند	40%	الهند	64%	ماليزيا	5	79%
اسرائيل	82%	اسرائيل	89%	اسرائيل	83%	اسرائيل	91%	قطر	6	76%
مصر	41%	مصر	45%	مصر	28%	مصر	27%	البحرين	7	69%
الإمارات	92%	الإمارات	82%	الإمارات	75%	الإمارات	75%	السعودية	8	68%
قطر	60%	قطر	85%	قطر	74%	قطر	47%	عمان	9	64%
السعودية	68%	السعودية	68%	السعودية	58%	السعودية	50%	الكويت	10	62%
عمان	65%	عمان	77%	عمان	61%	عمان	37%	الاردن	11	57%
البحرين	78%	البحرين	75%	البحرين	67%	البحرين	40%	جنوب افريقيا	12	56%
الكويت	57%	الكويت	72%	الكويت	66%	الكويت	45%	المغرب	13	52%
تونس	59%	تونس	72%	تونس	41%	تونس	51%	تونس	14	51%
المغرب	73%	المغرب	53%	المغرب	43%	المغرب	44%	الهند	15	48%
الجزائر	18%	الجزائر	42%	الجزائر	36%	الجزائر	8%	البرازيل	16	45%
لبنان	25%	لبنان	58%	لبنان	38%	لبنان	34%	لبنان	17	37%
الاردن	61%	الاردن	65%	الاردن	49%	الاردن	39%	مصر	18	36%
اثيوبيا	17%	اثيوبيا	20%	اثيوبيا	11%	اثيوبيا	4%	الجزائر	19	29%
جنوب افريقيا	56%	جنوب افريقيا	59%	جنوب افريقيا	49%	جنوب افريقيا	55%	نيجيريا	20	23%
نيجيريا	32%	نيجيريا	27%	نيجيريا	14%	نيجيريا	11%	اثيوبيا	21	16%

مخطط (٣) [1]

ترتيب (الدول العربية – بعينة الدراسة مقارنة بإسرائيل)

و فق أفضلية الترتيب والأداء في كل مؤشر على حدة ثم في مؤشر المؤشرات المجمع

مخطط (٣) ترتيب (الدول العربية - بعينة الدراسة - مقارنة باسرائيل) وفق افضلية الترتيب والاداء في كل مؤشر على حدة ثم فى مؤشر المؤشرات المجمع

مؤشر تكنولوجيا المعلومات (2016)		مؤشر الحرية الاقتصادية (2020)		مؤشر التنمية البشرية (2020)		مؤشر فرص جذب الاستثمار (2015)		مؤشر الفساد و الشفافية (2019)		مؤشر التنافسية (2019)	
النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	الدوله
86%	اسرائيل	86%	اسرائيل	90%	اسرائيل	83%	اسرائيل	81%	اسرائيل	87%	اسرائيل
32%	مصر	22%	مصر	39%	مصر	20%	مصر	42%	مصر	35%	مصر
82%	الإمارات	91%	الإمارات	84%	الإمارات	79%	الإمارات	89%	الإمارات	83%	الإمارات
81%	قطر	83%	قطر	77%	قطر	82%	قطر	84%	قطر	80%	قطر
77%	السعودية	54%	السعودية	79%	السعودية	74%	السعودية	72%	السعودية	75%	السعودية
63%	عمان	59%	عمان	69%	عمان	82%	عمان	69%	عمان	63%	عمان
81%	البحرين	66%	البحرين	78%	البحرين	76%	البحرين	58%	البحرين	69%	البحرين
57%	الكويت	57%	الكويت	67%	الكويت	65%	الكويت	53%	الكويت	68%	الكويت
42%	تونس	29%	تونس	50%	تونس	51%	تونس	59%	تونس	39%	تونس
45%	المغرب	57%	المغرب	37%	المغرب	49%	المغرب	56%	المغرب	48%	المغرب
17%	الجزائر	7%	الجزائر	52%	الجزائر	11%	الجزائر	42%	الجزائر	38%	الجزائر
37%	لبنان	13%	لبنان	52%	لبنان	23%	لبنان	24%	لبنان	38%	لبنان
58%	الاردن	64%	الاردن	47%	الاردن	53%	الاردن	67%	الاردن	51%	الاردن

(1) المصدر : إعداد الباحث – وتم إتباع نفس فكرة العمل بالمخطط رقم (٢) .

تابع مخطط (٣) ترتيب (الدول العربية - بعينة الدراسة - مقارنة باسرائيل) وفق افضلية الترتيب والاداء في كل مؤشر على حدة ثم فى مؤشر المؤشرات المجمع

ترتيب الدول وفقا لنسبتها المئوية بمؤشر المؤشرات المجمعة		الدوله	مؤشر الابتكار العالمى (2020)		مؤشر الرخاء العالمى (2020)		مؤشر ريادة الاعمال (2019)		مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (2020)		مؤشر (KOF) للعولمة (2020)	
			النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر		النسبة المؤية لقوة درجة الدولة بالمؤشر	
85%	1	إسرائيل	91%	اسرائيل	83%	اسرائيل	89%	اسرائيل	82%	اسرائيل	81%	اسرائيل
83%	2	الامارات	27%	مصر	28%	مصر	45%	مصر	41%	مصر	67%	مصر
76%	3	قطر	75%	الإمارات	75%	الإمارات	82%	الإمارات	92%	الإمارات	80%	الإمارات
69%	4	البحرين	47%	قطر	74%	قطر	85%	قطر	60%	قطر	79%	قطر
68%	5	السعودية	50%	السعودية	58%	السعودية	68%	السعودية	68%	السعودية	66%	السعودية
64%	6	عمان	37%	عمان	61%	عمان	77%	عمان	65%	عمان	59%	عمان
62%	7	الكويت	40%	البحرين	67%	البحرين	75%	البحرين	78%	البحرين	70%	البحرين
57%	8	الأردن	45%	الكويت	66%	الكويت	72%	الكويت	57%	الكويت	75%	الكويت
52%	9	المغرب	51%	تونس	41%	تونس	72%	تونس	59%	تونس	68%	تونس
51%	10	تونس	44%	المغرب	43%	المغرب	53%	المغرب	73%	المغرب	71%	المغرب
37%	11	لبنان	8%	الجزائر	36%	الجزائر	42%	الجزائر	18%	الجزائر	45%	الجزائر
36%	12	مصر	34%	لبنان	38%	لبنان	58%	لبنان	25%	لبنان	66%	لبنان
29%	13	الجزائر	39%	الاردن	49%	الاردن	65%	الاردن	61%	الاردن	78%	الاردن

المبحث الثالث: نتائج الدراسة المقارنة للمؤشرات المجمعة محل الدراسة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية

يستخلص الباحث من دراسة المؤشرات المجمعة السابقة العديد من البيانات والنتائج والدروس المستفادة التى يمكن صياغتها وفقاً للإطار الأتى :

أولاً - أوجة التشابه بين المؤشرات المجمعة محل الدراسة :

قام الباحث بإختيار عِدة مؤشرات تشترك جميعا فى انها مؤشرات تنموية اقتصادية تشمل العديد من التصنيفات الداخلية التى تعطى صورة ايجابية او سلبية لأداء الاقتصادات التى تتناولها بالدرسة والتقييم ، إضافة إلى إتسام جميع المؤشرات بالدراسة المجمعة بصفة العالمية ، حيث تشمل أغلب دول العالم بالدراسة والتقييم ، وبالتالى تم استبعاد المؤشر العاشر (مؤشر السوق المحتمل Market Potential Index) من دراسة المؤشرات المجمعة رغم أهميته الكبيرة حيث أن التوجه الأكبر في نتائجه خاص للشركات الأمريكية [1]

ثانيا - أوجة الإختلاف بين عينة الدول محل الدراسة فى المؤشرات المجمعة :

قام الباحث بإختيار عينة من اقتصادات دول مختلفة لتكون محلاً للدراسة ، حيث تم إختيار عينة من

(1)Market Potential Index (MPI) – 2017 available at https://globaledge.msu.edu/mpi

دولة تمثل الإقتصاديات المتقدمة (ألمانيا) ، وعينة من دولة تمثل الإقتصاديات الآسيوية سريعة التقدم والنمو (سنغافورا ، ماليزيا) ، و عينة من دولة تمثل اقتصاديات ناشئة سريعة النمو مثل بعض دول تجمع بريكس (الهند والبرازيل وجنوب افريقيا) ، وعينة من دول عربية (معظم الدول العربية) ودول اقليمية (إسرائيل) ، ودول أفريقية ذات أهمية اقتصادية وجغرافية – علم الجغرافيا الاقتصادية - لمصر (اثيوبيا ، نيجيريا) .

ثالثا - دراسة وتحليل بيانات المؤشرات المجمعة السابقة :

أ - قام الباحث من خلال مؤشر مجمع (١) بالحصول على النسبة المئوية لكل دولة في كل مؤشر على حدة ثم النسبة المئوية لكل دولة في المؤشرات مجتمعة (المؤشر المجمع) ، وبدراسة وتحليل تلك النسب قام الباحث بإعداد الجدول رقم (٢) وذلك بخصوص أفضل أداء لعينة الدول والمؤشرات محل الدراسة في كل مؤشر على حدة وفي مؤشر المؤشرات المجمع وإفراد الجدول رقم (3) بمقارنة أداء اقتصاد الدول الدول العربية بأداء الاقتصاد الإسرائيلى .

ب – من خلال مؤشر مجمع (٢) والخاص (بأفضل أداء للدول محل الدراسة) في كل مؤشر على حدة وفي مؤشر المؤشرات المجمع ، أتضح للباحث من خلال ترتيب الدول بكل مؤشر على حدة وبمؤشر المؤشرات المجمع تصدر الاقتصاد السنغافورى والألماني أفضل أداء وبنسب مئوية متقاربة (٩٦% ،٩٣ % على التوالى بمؤشر المؤشرات المجمع) إضافة إلى تفوق اقتصاد بعض الدول العربية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وتأخر بعضها مثل مصر (حصولها على المركز ١٨ بمؤشر المؤشرات المجمع بنسة 36 %).

د – من خلال مؤشر مجمع (3) والخاص (بأداء الدول العربية مقارنة بأداء إسرائيل) في كل مؤشر على حدة وفي المؤشر المجمع ، أتضح للباحث من خلال ترتيب الدول بالمؤشر المجمع تصدر الاقتصاد الإسرائيلي والإماراتي والقطرى وبنسب مئوية متقاربة (٨٥% ،٨٣ % ، ٧٦ % على التوالى بمؤشر المؤشرات المجمع) وتأخر أداء الاقتصاد المصرى (حصولها على المركز ١٢ – قبل الأخير - بمؤشر المؤشرات المجمع من بنسبة ٣٦ %).

رابعا – نتائج الدراسة المقارنة :

١ – استنتج الباحث من خلال مقارنة نتائج أداء الاقتصاد المصرى بالمؤشرات التنموية الاقتصادية المجمعة بنتائج الاقتصاد السنغافورى والماليزى أنه رغم كون الاقتصاد السنغافورى والماليزى من الاقتصادات النامية منذ فترة قريبة وأحلت بهم أزمة مالية طاحنة (١٩٩٧) إلا إنهما – خاصة أداء الاقتصاد السنغافورى – ينافسون اقوى الاقتصادات العالمية مثل الاقتصاد الألمانى .

٢ – استنتج الباحث من خلال مقارنة نتائج أداء الاقتصاد المصرى بالمؤشرات التنموية الاقتصادية المجمعة بنتائج العديد من الاقتصادات العربية أنه رغم أن العديد من الاقتصادات العربية لم تكن حتى ممثله فى أغلب المؤشرات السابقة [1]، إلا أن بعض تلك الدول الآن يحرز المراتب الأولى على مستوى الدول العربية بل ويقترب من

(1) رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية – مرجع سابق ص ١٤٠

مؤشرات الاقتصادات المتقدمة مثل أداء الاقتصاد الإماراتى والقطرى .

٣- استنتج الباحث من خلال مقارنة نتائج أداء الاقتصاد المصرى بالمؤشرات التنموية الاقتصادية المجمعة بنتائج الاقتصاد الإسرائيلى أن الاقتصاد الإسرائيلى يحرز مراكز متقدمة بالمؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية بالتقارب مع أداء الاقتصاد الإماراتى .

٤ – استنتج الباحث من خلال دراسة أداء الاقتصاد المصرى بالمؤشرات التنموية الاقتصادية المجمعة بصورة شاملة تاخرة فى جميع المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية وهو الأمر الذى يعكس ما يعانية من إختلالات هيكلية مسببة للأزمات المالية به ، فعلى سبيل المثال لوحظ تدهور ترتيب مصر المستمر فى مؤشر مدركات الفساد - حيث كانت فى المرتبة ٨٨ بذات التقرير عام ٢٠١٥ [(١)] وترتيبها الحالي في عام ٢٠١٩ رقم (١١٦)– وهو الامر الذى يعد سبباً رئيسيا للإختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ومن ثم تفاقم الأزمات المالية ، والذى يتمثل في صور الرشوة والمحسوبية والإستيلاء على المال العام .

٥ - استنتج الباحث من خلال دراسة أداء الاقتصاد الافريقى ، خاصة للدول ذات الأهمية الاقتصادية والجغرافية [(٢)] لجمهورية مصر العربية (مثل اثيوبيا ، نيجيريا) تأخر أدائها الاقتصادى بالمؤشرات وهو ما يبرز وجود إختلالات هيكلية باقتصاداتها ، والبعد الكامل للاقتصاد المصرى عن اوجة التعاون بينة وبين تلك الاقتصادات ، رغم أهميتها الاقتصادية والجغرافية بالنسبة اليه .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

من خلال العرض السابق إتضح تأثير المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية على أداء اقتصادات الدول المتقدمة والتى تصدرت أعلى المراكز في المعايير التى تقوم عليها المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية ، وهو الأمر الذى يبرز أهمية الإعتداد بتلك المعايير فى علاج الإختلالات الهيكلية باقتصادات الدول النامية والمتخلفة ، وبدراسة تلك المعايير في ذاتها اتضح أنها من الأهمية بمكان بحيث يكون نهوض الاقتصاد القومى في تلك المعايير والمؤشرات دليلا ومؤشراً على قوة الاقتصاد وكفاءته وقدرته على مواجهة وإدارة الأزمات المالية وعلاج الإختلالات الهيكلية به وجذب الاستثمارات الأجنبية .

فى ضوء ما سبق يسكب الباحث الضوء على الدروس المستفادة والتوصيات للاقتصاد المصرى ، والتى تكون فى الإطار الاتى :

١- أهمية دراسة المعايير التى يقوم عليها عمل المؤشرات ودراسة تجارب الدول الناجحة والمتقدمة ذات الاقتصادات سريعة التقدم والنمو والتى أحرزت أعلى المراتب فى معايير المؤشرات ، خاصة تلك الدول شبيهة الظروف بالاقتصاد

(1) منظمة الشفافية الدولية - ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠١٥ –)Transparency International statement on Egypt's Corruption Perceptions Index ranking for 2015(https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_statement_on_egypts_corruption_perceptions

(2) يمثل علم الجغرافيا الاقتصادية العمود الفقري للاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حتث أصبحت الموارد الاقتصادية من أهم الموارد للتقدم الاقتصادى العالمي ومن ثم فهو يهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وعلاقة ذلك بجغرافيا المكان ودراسة مشاكل الموقع الجغرافى وله العديد من الفروع .

المصدر :

Boschma, Ron A., and Koen Frenken. "Why is economic geography not an evolutionary science? Towards an evolutionary economic geography." op.cit., p: 273

المصرى ، والعمل على محاكاة تلك التجارب لتطبيقها على الاقتصاد المصرى بهدف علاج الإختلالات الهيكلية المسببة للأزمات المالية به .

٢ – أن يكون الهدف من محاكاه تجارب اقتصادات الدول المتقدمة هو جعل مصر فى مقدمة أفضل عشر أو عشرون دولة فى المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية وليس مجرد التحرك مرتبة أو اثنتين للأمام أو الخلف فى ترتيب الدول بالمؤشرات، ويكون ذلك من خلال رفع قدرات الاقتصاد المصرى وعلاج الإختلالات الهيكلية الاقتصادية المسببة للأزمات المالية .

٣ - أهمية التعاون الاقتصادى بين مصر مع الدول العربية خاصة صاحبة الترتب الأقوى بالمؤشرات محل الدراسة ، وذلك لامكانيات وفرص استفادة الاقتصاد المصرى من خلال الشراكة الاقتصادية مع تلك الدول في إطار تكتلات اقتصادية .

٤ - أهمية قيام الاقتصاد المصرى بالمجهودات اللازمه للإنضمام لتجمعات وتكتلات الدول ذات الإقتصاديات الناشئة سريعة النمو مثل تجمع بريكس (BRICS) المكون من دول - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا - خاصة وأن مصر قد شاركت فى سبتمبر ٢٠١٧ كضيف في قمة البريكس التى تستضيفها الصين تحت شعار (بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا) [١] .

٥ – ضرورة قيام تعاون بين الاقتصاد المصرى واقتصادات دول القارة الأفريقية فى إطار شراكة اقتصادية ناجحة مع تصب في مصلحة الجميع (الإقتصاد المصرى واقتصاد الدول الاقريقية)، وعلى الخصوص تلك الدول التى يرتبط معها بروابط ذات بعد جغرافي اقتصادى مؤثر على الموارد الاقتصادية المصرية – علم الجغرافيا الاقتصادية [٢] – مثل دولة (اثيوبيا) والتى تتشابه إقتصاديا وتعدادا سكانيا مع مصر والتى تعانى من مشاكل اقتصادية حادة .

٦ - في ظل تفوق وتقدم الاقتصاد الإسرائيلى وتوغلة داخل اقتصادات الدول الأفريقية [٣] خاصة الدول التى يرتبط معها الاقتصاد المصرى بروابط ذات بعد جغرافي اقتصادى مؤثر على الموارد الاقتصادية المصرية مثل دولة (اثيوبيا) والتى تعانى من مشاكل اقتصادية حادة – فيجب على الاقتصاد المصرى المسارعة للتعاون مع اقتصادات تلك الدول خاصة ومحاولة تقديم يد العون والمساعدة في إطار ما تعانيه من مشاكل .

قائمة المراجع

أولا – الكتب العربية :

- اسماء محمد عزت – اشكالية الفساد والنمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الدول النامية – رسالة ماجستير– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – ٢٠١١.

(1) الهيئة العامة للاستعلامات – تتبع رئاسة الجمهورية المصرية – الموقع الرسمى على الانترنت :
http://www.sis.gov.eg/Story/146927?lang=ar

(2)Boschma, Ron A., and Koen Frenken. "Why is economic geography not an evolutionary science? Towards an evolutionary economic geography." op.cit., p:: 273

(3) في ظل توغل الاقتصد الإسرائيلى داخل اقتصادات الدول الأفريقية لا تنقطع زيارات المسئولون الحكوميين ورجال الأعمال الإسرائيليين للدول الأفريقية خاصة التى يرتبط معها الاقتصاد المصرى بروابط ذات بعد جغرافي اقتصادى مؤثر على الموارد الاقتصادية المصرية من أجل توقيع اتفاقيات شراكة فى كافة المجالات الاقتصادية المختلفة ، ووصل الأمر إلى مطالبة رئيس الوزراء الاثيوبى بمنح إسرائيل عضوية مراقب بالاتحاد الإفريقى
المصدر : جريدة الاهرام الزراعى - زيارة رئيس الوزراؤء الإسرائيلى لأثيوبيا وكينيا ورواندا واوغندا بهدف تعزيز علاقات إسرائيل مع افريقيا – الصفحة الرسمية على الانترنت – ٢٠١٦/٧/٧
http://agri.ahram.org.eg/NewsContentQ/34305.aspx

- رضا عبد السلام – مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية المكتبة الاكايمية ٢٠٠٤.

ثانيا – مواقع على شبكة الانترنت باللغة العربية :

- أوليفر كان – المنتدى الاقتصادى العالمى - إنخفاض الإنفتاح يشكل خطرا كبيراً على التنافسية العالمية – جنيف، سويسرا.- الصفحة الرسمية على الانترنت :

http://www3.weforum.org/docs/Media/GCR1617/GCR16_Arabic.pdf

- بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥ –

) Transparency International statement on Egypt's Corruption Perceptions Index ranking for 2015

https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_statement_on_egypts_corruption_perceptions_

- بيان الهيئة العامة للاستعلامات – تتبع رئاسة الجمهورية المصرية – الموقع الرسمى على الانترنت :

http://www.sis.gov.eg/Story/146927?lang=ar

- جريد الاقتصادية الالكترونية – مؤشر الإبتكار العالمى – متاح على الانترنت :

http://www.aleqt.com/2017/06/16/article_1204731.html

ثالثا - المراجع باللغة الإنجليزية :

-Boschma, Ron A., and Koen Frenken. "Why is economic geography not an evolutionary science? Towards an evolutionary economic geography." Journal of economic geography 6.3 (2006)

- Cornell University, INSEAD, and the World Intellectual Property Organization (WIPO) - Global Innovation Index 2020 – Available at : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2020.pdf

- GLOBAL OPPORTUNITY INDEX - Attracting Foreign Investment - Second Edition - - Milken Institute-June 2015 .Available at : www.globalopportunityindex.org

-Index of Globalization 2020 -Available at:

https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

- International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Group - Ease of doing business index 2020 – Available at : http://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf

- Klaus Schwab - World Economic Forum - Global Competitiveness Index (GCI) - SPECIAL EDITION 2020 - How Countries are Performing on the Road to Recovery– Available at http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

-Legatum Institute - THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2020 - Creating the Pathways from Poverty to Prosperity – Available at : https://www.prosperity.com/rankings

-The Global Entrepreneurship and Development Institute - Global Entrepreneurship Index 2018 - Available at : https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index

-Transparency International Corruption Perceptions Index 2019–Available at : https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR_200331_141623.pdf

- The Heritage Foundation - INDEX OF ECONOMIC FREEDOM - INSTITUTE FOR ECONOMIC FREEDOM - Washington, DC – 2020 – Availabe at https://www.heritage.org/index/ranking

-UNCTAD -WORLD INVESTMENT REPORT 2020 - UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT WORLD - Printed at United Nations ,Available at https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf.

-United Nations Development Programme - Human Development Report 2020 – Available at - http://hdr.undp.org/en/2020-report .

-World Economic Forum - The Global Information Technology Report 2016 - Innovating in the Digital Economy Available at https://www.weforum.org/reports/the-global-information-technology-report-2016